الإتحـاد العـام التّونسـي للشّغـل

قسم الدّراسات والتّوثيق

تونس في 10 سبتمبر 2021

مقترحات لبلورة إطار عملي لإدارة الفترة المستقبليّة

توطـئة

على إثر التّدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية في 25 جويلية 2021 تفعيلا للفصل 80 من الدستور وتوقّيا من خطر داهم مهدّد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، وسعيا إلى إرجاع السّير العادي لدواليب الدولة حسب تقديره، وحيث أصدر الاتّحاد العام التّونسي للشّغل بيانا في اليوم الموالي ذكّر فيه أنّه سبق التّنبيه في العديد من المناسبات للخطورة الفائقة للأوضاع خاصّة في ظلّ احتدام الصّراع بين السّلط الثّلاث دون الوعي بخطورة الانعكاسات ومشاركتهم بطريقة وأخرى في مزيد الدّفع إلى تدهور الأوضاع، كما شدّد الاتّحاد العام التّونسي للشّغل مرارا وتكرارا على ضرورة التّدارك قبل فوات الأوان متقدّما للغرض بمبادرة للسّيد رئيس الجمهورية، رفضتها العديد من الأطراف وأخرى حاولت الالتفاف عليها، وحيث قدّم

الاتّحاد العام التّونسي للشّغل المبادرة المذكورة عملا بثوابته الوطنية التّاريخية وسعيا لحلحلة الأزمة وتفاديا لنسف مسار الانتقال الدّيمقراطي ووقوفا ضدّ كلّ الممارسات المفضوحة لضرب مكاسب الدّولة الوطنيّة المدنية وعطالة مؤسّسات الدّولة أو تدميرها على نحو ممنهج وتعطيل نسق الإنتاج بالعديد من المرافق الحيوية والاستراتيجية بالبلاد لأغراض سياسوية مع مزيد تعميق معاناة الشعب وتزايد الفوارق الفئوية والجهوية واستشراء الفساد وتغوّل التّهريب وتفشّي مظاهر خرق القانون والإفلات من المحاسبة والتّرفيع في منسوب الاحتقان الشّعبي بما من شأنه لا محالة تجميع كلّ أسباب انزلاق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية إلى الأسوء و بالتّالي انهيار البلاد ودخولها دوّامة العنف والفوضى.

وإذ أنّ الاتّحاد العام التّونسي للشّغل ظلّ ولا يزال حاضنة شعبية ومساندا ومتبنّيا لكلّ النّضالات الشّعبية والاستحقاقات الاجتماعية المشروعة، وإذ لا يخفى على أحد الدقّة المتناهية والحساسية البالغة للوضع الحالي وسعيا لتوفّر كلّ الضّمانات الدّستورية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية لنجاح التّدابير الاستثنائية و العودة السّريعة إلى تأمين السّير العادي والحقيقي لمؤسّسات الدّولة المفقود طيلة العشرية الحالية، وإعادة وضع البلاد على نهج الاستقرار والتّنمية والتّقدّم ، واستكمال مسار الانتقال الديمقراطي في كنف احترام الحريات الخاصّة والعامّة وضمان الحقوق خصوصا الاقتصادية والاجتماعية، وبعث رسائل تطمئن الشّعب وشركاء تونس الاقتصاديين التّي من شأنها أن تبدّد المخاوف على مستقبل تونس مع النّأي التّام بالمؤسّستين الأمنية والعسكرية عن كلّ التّجاذبات والتّوظيفات السّياسية، والتّأسيس الفعلي لاستقلالية ونزاهة وشفافيّة القضاء، ضمانا للخروج السّلمي من المرحلة الحالية والانكباب على إطلاق الإصلاحات الضرورية للمشاكل الهيكلية الكبرى التي يعاني منها اقتصادنا والتّي ازدادت تفاقما وتعقيدا بعد الأزمة الصحية والأزمات السياسيّة المُتعاقبة. وحيث لا يخفى على أحد أنّ المدخل المنهجي الوحيد لحلحلة الأزمة سياسي بامتياز إذ لا معنى لبرنامج

اقتصادي ولحوار اجتماعي في ظلّ المأزق السّياسي والدّستوري الحالي وفي غياب إستراتيجية عاجلة وناجعة للانتهاء من التّلقيح ، وعليه فإنّ قسم الدّراسات والتّوثيق بالاتّحاد العام التّونسي للشّغل يتقدّم بجملة من المقترحات لوضع إطار عملي لإدارة الفترة الاستثنائية قصد النّقاش والإثراء بعيدا عن الاصطفاف مع أي طرف سياسي كان ودون الرّجوع إلى الوراء في خيارات لفظها الشّعب كالديكتاتوريّة أو الحكم الفردي والاتّعاظ نهائيا من الأخطاء الفادحة السّابقة في إدارة الشّأن الوطني قبل وإبّان الفترة 17 ديسمبر-14 جانفي وبعدها على وجه خاصّ بما انجرّ عنه من تكلفة باهظة على المجموعة الوطنية لعلّ أبرزها، على سبيل الذّكر لا الحصر، التّفويت في فرصة تاريخية لتأسيس ديمقراطية اجتماعية.

عن قسم الدّراسات والتّوثيق

أنور بن قدور

مصفوفة الإجراءات خلال فترة التّدابير الاستثنائيّة

I- على المستوى السّياسي

نوعية الإجراء	التّسقيف الزّمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. تكوين حكومة مصغّرة ومنسجمة تتكوّن من كفاءات وطنية غير معنية بالانتخابات القادمة) تحدّد لها مهمّة واضحة مع وجوب منحها الثقة لمدّة محدودة	في أقرب الآجال	• التّقليص من ضبابية المشهد وطمأنة الرأي العام الوطني وشركاء تونس الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية مع التّشاور مع المنظمات الوطنية
2. تحييث وتعليل اتّخاذ الإجراءات الاستثنائية وتحديد سقف زمني لإنهاء المرحلة الاستثنائية والحسم النّهائي في مصير مجلس نوابّ الشّعب	في أقرب الآجال	• تأمين عودة السّير العادي لدواليب الدّولة في أقرب الآجال ورفع الضبابية عن المشهد السياسي	• رئيس الجمهورية
3. وضع هيئة استشارية وطنية من مهامّها تحديد إطار قانوني ومجتمعي تشاركي ودامج للإصلاح السّياسي يشمل أساسا النّظامين السياسي والانتخابي والدستور	في أقرب الآجال	• عقلنة الحياة السياسية • وضع أسس الشفافية ومحاربة الفساد السياسي • توحيد الشعب التونسي حول خيارات وطنية واضحة	• رئيس الجمهورية
4. إحالة التّقرير العام لمحكمة المحاسبات حول نتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية السابقة	قبل موفى سبتمبر 2021	• وضع أسس الشّفافية ومحاربة الفساد السّياسي والجرائم الانتخابية لتعزيز ثقة المواطن في سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها كركيزة	• رئيس الجمهورية • محكمة المحاسبات • المجلس الأعلى للقضاء

لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 للسّلطة القضائية المختصة ووضع آليات عملية للتسريع والبتّ في تداعياتها القانونية		• محورية للعملية الدّيمقراطية • تكريس ثقافة القانون والمؤسّسات، وتعزيز ثقة المواطن في كون مؤسّسات الدّولة الضّامن الفعلي لحماية وسلامة المسار الدّيمقراطي بتونس.	• الهيئة المستقلة للانتخابات • البنك المركزي التّونسي • الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري
5. المتابعة العمليّة لتقرير التّفقدية العامة لوزارة العدل	قبل موفى سبتمبر 2021	• الدّفع الفعلي نحو تكريس استقلالية ونزاهة القضاء التّونسي والمضيّ نحو دولة القانون والمؤسّسات وتصحيح مسار الثّورة والانتقال الدّيمقراطي حيث كانت المؤسّسة القضائية عائقا واضحا لاستكمال المسار • البتّ النّهائي في ملفّ الاغتيالات السياسية	• رئيس الجمهورية • المجلس الأعلى للقضاء
6. وضع آليات جديدة لضمان إنفاذ القانون على الجميع دون استثناء ودون حصانة مهما كانت وعدم الإفلات من المحاسبة والمعاقبة	قبل موفى سبتمبر 2021	• البتّ النّهائي في ملفّ القضايا الإرهابية • استرجاع ثقة المواطن في المؤسسة القضائية ومؤسسات الدولة • محاربة الفساد بكلّ أشكاله.	• رئيس الجمهورية • المجلس الأعلى للقضاء
7. إطلاق تقييم موضوعي لأداء ودور الهيئة الوطنية للحوكمة الرّشيدة	قبل موفى سبتمبر 2021	• وضع إستراتيجية ناجعة لمكافحة الفساد بناء على أسس علمية وطبقا للمعايير الدّولية.	• رئيس الجمهورية • محكمة المحاسبات
8. إطلاق تقييم موضوعي لأداء ودور الهيئة المستقلة للانتخابات على ضوء المحطات الانتخابية السّابقة تبعا لتقارير المجتمع المدني وتقارير الملاحظين والمراقبين للعملية الانتخابية و لتقرير محكمة المحاسبات	قبل موفى سبتمبر 2021	• وضع أسس الشّفافية ومحاربة الفساد السّياسي والجرائم الانتخابية لتعزيز ثقة المواطن في سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها كركيزة محورية للعملية الدّيمقراطية	• رئيس الجمهورية • الحكومة • محكمة المحاسبات
9. إطلاق تقييم موضوعي لأداء ودور هيئة الحقيقة والكرامة وتدقيق أعمالها	قبل موفى سبتمبر 2021	• تصحيح مسار العدالة الانتقالية وتكريس المصالحة الوطنية والحسم النهائي في ملف	• رئيس الجمهورية • الحكومة

طيلة مسار العدالة الانتقالية على أسس علمية مع التّدقيق في كتابة تاريخ تونس المعاصر وفتح تحقيق في كل التّجاوزات والخروقات ومتابعة المآل القضائي للملفّات المثارة		العدالة الانتقالية وعدم تحريف تاريخ تونس المعاصر.	• محكمة المحاسبات
10. إطلاق تنقية الحياة السّياسية من خلال تقييم ومراجعة المراسيم المنظّمة للأحزاب السّياسية والجمعيات والصّحافة	قبل موفى سبتمبر 2021	• عقلنة الحياة السّياسية	• رئيس الجمهورية • الحكومة • الهيئة الاستشارية الوطنية
11. إطلاق تقييم القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلّق بمجلة الجماعات المحلية	موفى سبتمبر 2021		• رئيس الجمهورية • الحكومة • الهيئة الاستشارية الوطنية

II-على مستوى مكافحة الفساد

نوعية الإجراء	التسقيف الزمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد من الحجم الصّغير تشمل معاملات المواطن مع الإدارة العمومية على	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة أشكال الفساد المتعلقة بالرّشوة والهدايا والعطايا والمحسوبية.	• الحكومة • محكمة المحاسبات

سبيل المثال: القضاء والأمن والدّيوانة والبلديات والقباضات المالية، إلخ...)			
2. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد الكبير وتشمل كذلك المسؤولين السّامين وأصحاب القرار	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة كلّ مظاهر الفساد المتعلقة بالفساد الكبير وبتجاوزات المسؤولين السّامين في توجيه القرارات والقراءات القانونية	• الحكومة • محكمة المحاسبات
3. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد السّياسي	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الفساد السّياسي لوضع أسس الشّفافية في الممارسة السّياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي	• الحكومة • محكمة المحاسبات
4. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة فساد المؤسّسة القضائية	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الفساد بكلّ أشكاله والتّأسيس الفعلي لدولة القانون والمؤسّسات وحماية المسار الدّيمقراطي وتكريس العدالة وسيادة القانون وإنفاذ النّظام على الجميع دون استثناء	• الحكومة • محكمة المحاسبات
5. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد المتأتّي من منظومتي الرياضة والثقافة		• القطع نهائيا مع كلّ محاولات توظيف الرّياضة على نحو من الابتزاز الواضح (خاصّة من خلال استغلال ترابط البعدين الجماهيري والأمني) لتحقيق مآرب سياسية أو غايات فئوية كالتّموقع السّياسي أو الاقتصادي أو تبييض جرائم اقتصادية ومالية وهو ما من شأنه تكريس مكافحة الفساد السّياسي وتجفيف أبرز منابعه النّوعية بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافيّة الممارسة السّياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككلّ.	• الحكومة • محكمة المحاسبات
6. وضع مقاربة ناجعة لمكافحة الفساد المتأتّي من المنظومة الإعلامية		• القطع نهائيا مع كلّ محاولات توظيف الإعلام على نحو من الابتزاز الواضح من قبل السّياسيين بوجه عام و من قبل الجهات	• الحكومة • الهيئة الوطنية للاتّصال

		السّياسية الحاكمة بوجه خاصّ لتمرير أجنداتهم وفرض الأمر الواقع من خلال التّرغيب أو التّرهيب والتّموقع السّياسي وتوجيه الرّأي العام الوطني إلخ... وهو ما من شأنه تكريس مكافحة الفساد السّياسي وتجفيف أبرز منابعه النّوعية بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافيّة الممارسة السّياسية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككلّ. • القطع نهائيا مع كلّ محاولات توظيف المنابر الإعلامية من قبل طيف من الطّبقة الإعلامية: أ- للإدارة بالوكالة لمعارك سياسية (لفائدة من كلّفهم بذلك من الفاعلين السّياسيين) لضرب بعض الخصوم السّياسيين أو توجيه الرّأي العام الوطني أو تمرير أجندات سياسية أو التّموقع السّياسي خارج الأطر الموضوعية والقانونية والأخلاقية المنظّمة للحياة السّياسية والعملية الانتخابية. **ب-** أو الإشهار السّياسي خارج الأطر الموضوعية والقانونية والأخلاقية المنظّمة للحياة السّياسية والعملية الانتخابية. **ج-** تبييض الإرهاب أو الفساد. • تكريس مكافحة الفساد السّياسي وتجفيف أبرز منابعه النّوعية بما يسمح بوضع أسس صلبة لشفافيّة الممارسة السّياسية ونزاهة العملية	السّمعي والبصري • المنظّمات الوطنية • المجتمع المدني • محكمة المحاسبات

		الانتخابية وحماية المسار الديمقراطي ككلّ. • مساندة المجهود الوطني في محاربة كلّ منظومات وأصناف وأوجه ومجالات الفساد بدون استثناء طبقا لمعايير شفّافة وموضوعية وعلمية.	
7. التّدقيق في التّعويضات وفي الانتدابات في القطاع العام وفي الوظيفة العمومية	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الفساد السّياسي	• الحكومة • محكمة المحاسبات
8. التدقيق في أداء المسؤولين السامين في إطار التعيينات الحزبية وحسب الولاءات	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الفساد السّياسي	• الحكومة • محكمة المحاسبات
9. التدقيق في التمويل الخارجي للأحزاب السياسية والجمعيات والقنوات التلفزية والإذاعية	موفى سبتمبر 2021	• تكريس مبدأي الشفافية والنّزاهة في المسار الانتخابي وضمان سلامة المناخ السياسي وحماية الديمقراطية بتونس	• رئاسة الجمهورية • الحكومة • البنك المركزي • الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات • القطب القضائي المالي والاقتصادي
10. تأجيل العطلة القضائية والتّسريع في المسار القضائي لمعالجة الملفات المفتوحة للمهرّبين وأباطرة التّجارة الموازية	موفّى نوفمبر 2021 مع ضرورة نشر القضايا قبل موفى سبتمبر 2021	• مقاومة التّهريب والفساد	• المجلس الأعلى للقضاء • رئاسة الجمهورية • الحكومة
11. تأجيل العطلة القضائية والتّسريع في البتّ في القضايا المتعلّقة بالإرهاب والتّسفير للخارج والاغتيالات والعنف السّياسي	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد السّياسي	• الحكومة

12. إحداث لجنة صلب وزارة التجارة معززة بفرق عمل ميدانية لمراقبة عمل أسواق الجملة في انتظار إطلاق مشروع إصلاح مسالك التوزيع	موفى سبتمبر 2021	• الدّفاع على المقدرة الشّرائية للمواطن	• الحكومة
13. إرساء لجنة صلب وزارة الفلاحة لمراقبة مخازن التبريد ودورها التعديلي للأسعار	موفى سبتمبر 2021	• مقاومة الفساد والاحتكار والغشّ	• الحكومة
14. إصدار مرسوم يتعلق بإجبارية اعتماد الفوترة الالكترونية في بيع الأدوية والمواد المدعّمة والتّبغ ومواد البناء	موفى سبتمبر 2021	• مقاومة الفساد والاحتكار والغشّ	• الحكومة
15. التّسريع بإصلاح المنظومة المعلوماتية لأسواق الجملة	موفى سبتمبر 2021	• مقاومة الفساد والاحتكار والغشّ	• الحكومة
16. تقييم أداء ودور مجلس المنافسة	موفى سبتمبر 2021	• محاربة الفساد والاقتصاد الرّيعي	• الحكومة • محكمة المحاسبات
17. تقييم أداء ودور لجنة المصادرة في إدارة ملفّات الأملاك المصادرة واسترجاع الأموال المنهوبة مع إجراء تدقيق مالي معمّق لمجمّع الكرامة القابضة	موفى سبتمبر 2021	• مكافحة الفساد	• الحكومة • محكمة المحاسبات

III- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

نوعية الإجراء	التسقيف الزمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. إطلاق إصلاحات اقتصادية عاجلة تهمّ فترة الإجراءات الاستثنائية في انتظار الانكباب على الإصلاحات الهيكلية الكبرى لمنظومات التّربية والتعليم العالي والتكوين المهني و الصّحة والمياه والنّقل والسّكن الاجتماعي والفلاحة والإنتاج	موفى سبتمبر 2021	• إنقاذ الاقتصاد الوطني	• الحكومة
2. بلورة الخطوط العريضة لقانون المالية التكميلي لسنة 2021 وقانون مالية 2022 وإدراج مراجعة السّلّم	موفى سبتمبر 2021	• تعبئة استثنائية للموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة 2021 والمقدرة بـ13 مليار دينار وضبط برنامج واضح لسياسة	• الحكومة

الضّـــريبي للأشـــخاص الطبيعيـــين قصـد ملائمتـه مـع نسـب الضـرّيبة المفروضـة علـى الشّـركات والتّرفيـع فـي سـقف الإعفـاء الضـرّيبي علـى المـداخيل مـا بـين 5000 و 8000 د وإلغـــاء اقتطـــاع نســـبة 1 % مـــن الأجـور بعنـوان المسـاهمة الاجتماعيـة التّضـامنية وإيجـاد حلـول بديلـة لأزمـة الصّناديق الاجتماعية		التّداين • التكريس الفعلي للعدالة الجبائية وتحسين المقدرة الشرائية وظروف عيش المواطن • رفع الحيف عن الأجراء وتحسين ظروف عيش للمواطن التونسي	
3. دعـــوة المجلـــس الـــوطني للحـــوار الاجتمـاعي للانعقـاد بصـفة متواصـلة لمتابعـــــة جميـــــع الإجـــــراءات الاقتصادية والاجتماعية	موفى سبتمبر 2021	• دفـع الحـوار الاجتمـاعي فـي هـذه الفتـرة الاستثنائية وتفعيله على أرض الواقع • ضمان التوافقات الوطنية	• رئـيس المجلـس الـوطني للحوار الاجتماعي • الحكومة الجديدة • المنظمات الوطنية
4. إلغاء قانون الإنعاش الاقتصادي (عدم ختمه) وإعداد مشروع قانون بديل يشمل إصلاح مجلّة الصّرف		• إعطـــاء فـــرص عمـــل جديـــدة للشـــباب والاستجابة لتطلعاته • دفع النموّ الاقتصادي • إرســـال إشـــارات جيـــدة للمتعـــاملين الاقتصاديين وشركاء تونس	• الحكومـة مـع التشـاور مـع المنظمات الوطنية
5. تـدقيق كلّـي وشـامل للماليـة العموميـة تشـمل خاصـة: منظومـة دعـم المـواد الأساسـية والطاقـة ومنظومـات دعـم الإنتـــاج والبـــرامج الاجتماعيـــة والمنظومـــة الجبائيّـــة والبـــرامج النشيطة للتّشغيل	مـــوفّى نـــوفمبر 2021 مـــع إعـداد تقريـر أوّلـي قبـل نهايـة فترة الإجراءات الاستثنائية	• التقليص مـن ضـبابية الوضـعية ومصـارحة الشـعب بالمشـاكل الحقيقـة وبنـاء جسـور الثقة	• الحكومة
6. تدقيق معمّق وشامل للديون والهبات	موفّى نوفمبر 2021	• التقليص من ضبابية الوضعية ومصارحة	• الحكومة

خاصّة في الـ 10 سنوات الفارطة وبلورة إستراتيجية جديدة تعتمد على آليات الهندسة المالية تضمن التصرّف الشفّاف في المديونية العمومية		الشعب بالمشاكل الحقيقة وبناء جسور الثقة	• رئيس الجمهورية
7. إيجاد خط تمويل لدعم الفئات الهشّة وفاقدي السند والطبقات المهنية المتضررة من تداعيات جائحة كوفيد_19 وإحداث منظومة التّأمين على فقدان مواطن الشغل	موفى نوفمبر 2021		• الحكومة
8. إطلاق حملة وطنية لمكافحة التهرب والغش الجبائيين	موفّى سبتمبر 2021	• إضفاء مزيد من الشفافية في التصرّف في الموارد المالية للدولة ومقاومة الفساد والحفاظ على القدرة الشرائية • دعم تشغيل الشباب	• رئاسة الجمهورية • الحكومة
9. دعوة المساحات الكبرى لاحترام تعهّداتها بتطوير الصادرات التونسية بنسبة 20% من رقم معاملاتها السنوية واحترام العمل اللائق	موفّى نوفمبر 2021	• مقاومة الفساد والغشّ وتشجيع العمل اللائق	• رئاسة الجمهورية الحكومة
10. إحداث لجنة صلب وزارة المالية للتسريع في وتيرة استرجاع الديون المثقلة وذلك خارج إطار الإعفاء الجبائي	موفى سبتمبر 2021	• مقاومة التهرب الضريبي والفساد	• الحكومة
11. التّرفيع في المنحة العائلية ومنحة العائلات المعوزة بنسب تتلائم على الأقلّ مع المساهمات المحمولة على	موفى سبتمبر 2021	• تحسين ظروف عيش المواطن ومساندة الفئات الهشّة والضّعيفة	• الحكومة

المواطن للغرض			
12. إحداث لجنة صلب البنك المركزي لترشيد التوريد لبقية سنة 2021	موفى سبتمبر 2021	• الحفاظ على قيمة العملة الوطنية في ظل الأزمة	• البنك المركزي ووزارة التجارة والأطراف الاجتماعية
13. تفعيل البنود الحمائية لمنظمة التجارة العالمية ومراجعة بعض الاتّفاقيات الثّنائية للتّبادل الحرّ	موفى سبتمبر 2021	• الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعبئة الموارد المالية في ظل الأزمة • الحد من تدهور العجز التجاري	• الحكومة
14. إصدار مرسوم لتجميد الكراءات وأسعار المواد الضرورية في مستوى شهر جوان 2021 وذلك لبقية السنة وإطلاق تقييم ومراجعة مجلة الأسعار	موفى سبتمبر 2021	• مزيد التحكم في مستوى التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن خاصّة ضعاف الحال منهم	• رئاسة الجمهورية
15.إصدار مرسوم يدعو البنك المركزي إلى التحلي بمزيد من المرونة لتسهيل التّمويل الدّاخلي وتجاوز الأزمة في الـ 5 أشهر القادمة	موفى سبتمبر 2021	• تعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة 2021	• رئاسة الجمهورية
16. وضع برنامج جديد لإرساء منح دراسية لأبناء العائلات المعوزة	موفى سبتمبر 2021	• تحسين ظروف عيش المواطنين ومحاربة الانقطاع المدرسي وتحسين الأداء الدراسي للتّلاميذ التّونسيين	•
17. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بتكوين فريق يطمئن المجتمع التونسي والدولي ويعمل على تعزيز ورفع التّعاون الاقتصادي مع شركائنا لاسيما الشّقيقتان ليبيا والجزائر	موفى سبتمبر 2021	• إرسال إشارات جيدة لشركاء تونس	• رئاسة الجمهورية

18. إصدار الأوامر الترتيبية لقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقانون التمويل البديل	موفى سبتمبر 2021	• دفع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص جديدة للشباب	• الحكومة
19. التّسريع في وتيرة الإصلاحات المتّصلة بالجباية ورقمنة الإدارة المجمّدة في وزارة المالية في انتظار تحديد الحكومة الجديدة لمصفوفة إصلاحات جديدة بالتشاور مع المنظمات الوطنية	موفى سبتمبر 2021	• إطلاق إصلاح المنظومة الجبائية وإرساء العدالة الاجتماعية	• رئاسة الجمهورية • الحكومة
20. إصدار مرسوم يحدّد الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان عودة الإنتاج العادي للقطاعات الإستراتيجية وخاصّة الفسفاط والطاقة والمياه	موفى سبتمبر 2021	• تعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة 2021 إرسال إشارات جيدة للمتعاملين الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية
21. إصدار مرسوم لتسهيل إجراءات مبسطة تضمن عودة الاستثمارات في مجال الطاقة	موفى سبتمبر 2021	• تعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال سنة2021 إرسال إشارات جيدة للمتعاملين الاقتصاديين	• رئاسة الجمهورية

IV- على المستوى الصحّي ومكافحة الوباء

نوعية الإجراء	التسقيف الزمني	الأهداف	الأطراف المتداخلة
1. اعتماد إستراتيجية عاجلة لمكافحة الوباء وجلب التلاقيح) على مدى سنتين مع ضمان مجانية التلقيح			• الحكومة
2. إطلاق حملة وطنية للتسجيل في منظومة Evax ترتكز على المناطق الداخلية والفقيرة			• الحكومة
3. التّفكير في إستراتيجية جديدة توفّر الجرعة الثّالثة لأصحاب الأمراض المزمنة والعاملين في القطاعات الحيوية والإستراتيجية وفتح المجال للتّلقيح في كلّ الفضاءات العامّة دون التّسجيل وجوبا عبر منظومة Evax على غرار العديد من البلدان			• الحكومة
4. تنظيم أيّام وطنية للتّلقيح بالمناطق النائية والفئات الفقيرة وكبار السنّ			• الحكومة
5. ضمان تلقيح كافّة الأطراف		• ضمان عودة مدرسية عادية	• الحكومة

المتداخلة في المنظومة التعليمية والتكوينية: (إطار تدريس، إطار تربوي، تلاميذ، طلبة...) قبل العودة المدرسية			
6. حملة تلقيح في قطاع النقل		• ضمان العودة إلى النشاط الاعتيادي	• الحكومة
7. حملة تلقيح في قطاع الخدمات (البلديات-البريد- الاتصالات-البنوك والمؤسسات المالية-القباضات المالية وإدارات الجباية والاستخلاص- الصناديق الاجتماعية...)		• ضمان العودة إلى النشاط الاعتيادي	• الحكومة

قسم الدّراسات والتّوثيق